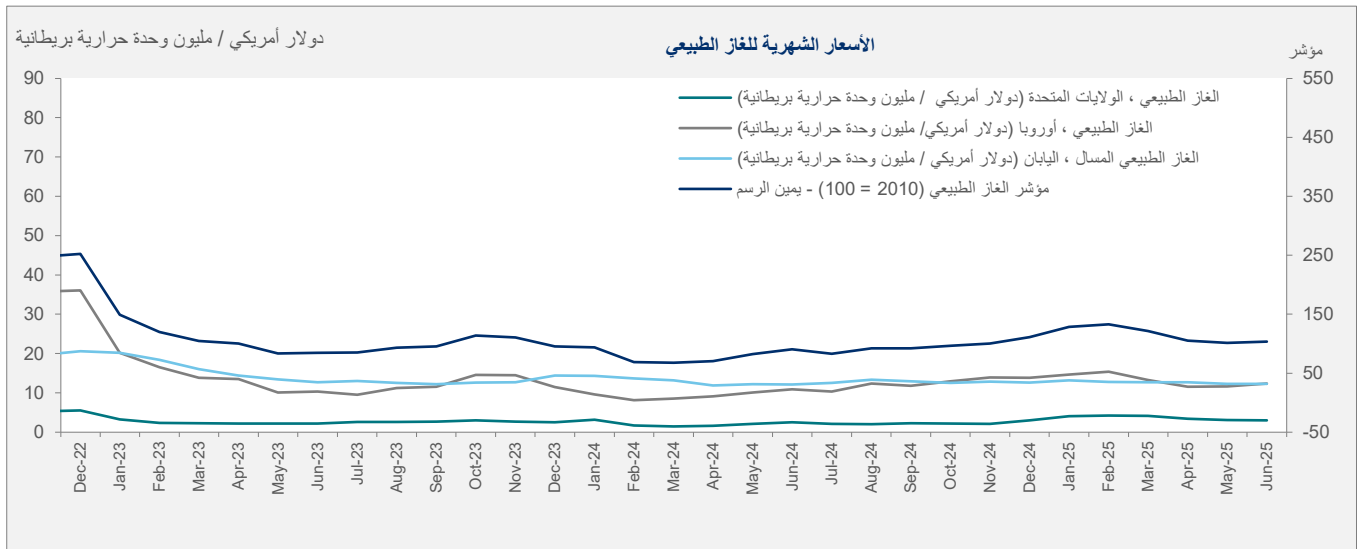


يوليو 2025

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق الغاز الطبيعي العالمية

ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي خلال الربع الثاني من العام 2025 على خلفية التوترات الجيوسياسية وبرودة الطقس

ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي العالمية بوتيرة معتدلة خلال الربع الثاني من العام 2025. ووفقاً للبيانات الصادرة عن البنك الدولي، ارتفع متوسط الأسعار الشهرية للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بنسبة 20.3 في المائة على أساس سنوي في يونيو 2025، ليصل إلى 3.02 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وفي أوروبا، ارتفع متوسط السعر الشهري بنسبة 13.8 في المائة خلال نفس الشهر ليصل إلى 12.37 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. كما أوضح تقرير البنك الدولي تسجيل أسعار الغاز الطبيعي المسال في اليابان نمواً بوتيرة أكثر اعتدالاً، بارتفاع سنوي هامشي بنسبة 1.1 في المائة ليصل إلى 12.26 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وبصفة عامة، كشفت بيانات البنك الدولي عن تسجيل متوسط أسعار الغاز الطبيعي لمكاسب سنوية في جميع أشهر الربع الثاني من العام 2025. كما أشار منتدى الدول المصدرة للغاز (GECF) إلى أن متوسط أسعار العقود الفورية بلغ 12.3 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في يونيو 2025، بنمو بلغت نسبته 14 في المائة على أساس سنوي.

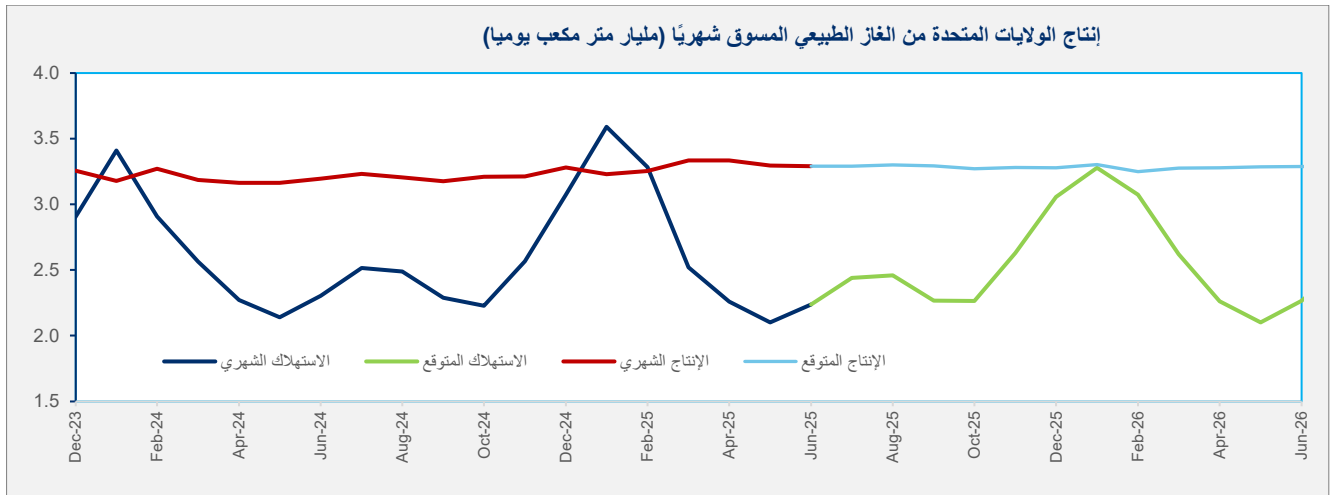


المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

ويعزى الارتفاع العالمي الذي شهدته أسعار الغاز الطبيعي بصفة رئيسية إلى تنامي الطلب في كل من أمريكا الشمالية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، إلى جانب تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. وقد تزامن هذا الارتفاع الذي شهدته الأسعار مع نمو ملحوظ في واردات الغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم خلال الفترة الممتدة من أبريل إلى يونيو 2025. ووفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز (GECF)، ارتفعت واردات الغاز الطبيعي المسال العالمية في يونيو 2025 بنسبة 9.4 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى 34.8 مليون طن متري، مسجلة بذلك أقوى وتيرة نمو سنوي منذ نوفمبر 2022. وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بالدرجة الأولى بالدول الأوروبية، والتي شهدت طلباً قوياً لإعادة ملء المخزونات في ظل استمرار تقليص الاعتماد على الغاز الروسي المنقول عبر خطوط الأنابيب، بالتزامن مع تراجع الإنتاج المحلي وانخفاض الإمدادات من النرويج بسبب أعمال الصيانة.

وكان أحد العوامل الرئيسية وراء الارتفاع العالمي لأسعار الغاز الطبيعي يتمثل في تسارع وتيرة مشتريات الغاز الطبيعي المسال من قبل الدول الأوروبية، استعداداً لموسم الشتاء المقبل. ويقدر حالياً أن مخزونات الغاز في الاتحاد الأوروبي بلغت نسبة 65.1

في المائة من السعة المتاحة، مع استهداف الوصول إلى نسبة 90 في المائة بحلول نوفمبر 2025. وفي السياق ذاته، شكل التوجه الأوروبي نحو مصادر الطاقة منخفضة الانبعاثات، إلى جانب السعي الحثيث لتقليص الاعتماد على واردات الطاقة الروسية، عاملاً إضافياً في زيادة الطلب على الغاز الطبيعي في المنطقة. وعلى النقيض من ذلك، واجهت بعض الاقتصادات الآسيوية ضغوطاً من ارتفاع أسعار الغاز، لا سيما الغاز الطبيعي المسال، ما دفع عدداً من الدول إلى تقليص وارداتها بسبب اعتبارات التكلفة.



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

وتتميز الصين، على سبيل المثال، بمرونة نسبية في إدارة وارداتها من الغاز الطبيعي المسال، إذ يمكنها تقليص تلك المشتريات لصالح زيادة الاعتماد على واردات الغاز عبر خطوط الأنابيب من روسيا وآسيا الوسطى. وعلى صعيد الاستهلاك، تشير التقديرات إلى أن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي سيرتفع بنسبة 2 في المائة خلال العام 2025، مدفوعاً في المقام الأول بزيادة الاستهلاك في منطقتي آسيا وأمريكا الشمالية. وفي المقابل، يتوقع أن ينمو الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي بنسبة مماثلة تبلغ 2 في المائة خلال العام 2025، على خلفية الزيادات المتوقعة في حجم الإنتاج في منطقة الشرق الأوسط.

ووفقاً للبيانات الصادرة من منتدى الدول المصدرة للغاز، زاد استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي بنسبة 2.5 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2025، ليصل إلى 57.5 مليار متر مكعب مقابل 56.1 مليار متر مكعب في الربع الثاني من العام 2024. وبالمثل، سجلت الولايات المتحدة زيادة في استهلاك الغاز الطبيعي بنسبة 0.9 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 202.5 مليار متر مكعب، مقابل 200.6 مليار متر مكعب في الربع الثاني من العام 2024. أما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فقد بلغ استهلاك الصين من الغاز الطبيعي نحو 106.6 مليار متر مكعب خلال الفترة الممتدة من مارس إلى مايو 2025، ليسجل نمواً هامشياً بنسبة 0.1 في المائة على أساس سنوي.

وعلى صعيد الإنتاج، ارتفع إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي بنسبة 0.6 في المائة على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2025، ليصل إلى 271.6 مليار متر مكعب مقابل 269.9 مليار متر مكعب في الربع الثاني من العام 2024. وبصفة عامة، من المتوقع أن يتباطأ الطلب العالمي على الغاز الطبيعي في العام 2025، على أن يستعيد زخمه في العام 2026، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية. وبالنسبة للعام 2025 بأكمله، من المتوقع أن يتباطأ الطلب العالمي على الغاز من معدل نمو بنسبة 2.8 في المائة في العام 2024 إلى نسبة 1.3 في المائة. وعلى وجه الخصوص، من المتوقع أن ينمو الطلب على الغاز الطبيعي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأقل من نسبة 1 في المائة في العام 2025، مما يمثل أضعف نمو سنوي في المنطقة منذ ثلاثة أعوام.

استهلاك الغاز الطبيعي

وفقاً لوكالة الطاقة الدولية، بعد عام قوي من الاستهلاك في العام 2024، نما خلاله الطلب على الغاز الطبيعي في المنطقة الآسيوية بنسبة 5.5 في المائة، انخفض الطلب بنسبة 1.5 في المائة على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام 2025. ويعزى هذا التراجع إلى حد كبير إلى ضعف أوضاع الاقتصاد الكلي، وارتفاع أسعار العقود الفورية للغاز الطبيعي المسال، والطقس المعتدل نسبياً في المناطق الرئيسية مثل شمال شرق الصين. وفي الصين، ضعف استهلاك الغاز الطبيعي خلال النصف الأول من العام 2025 على الرغم من النمو الملحوظ في الربع الأول من العام 2025. وساهم مزيج من الأساسيات الاقتصادية الضعيفة والطقس المعتدل بشكل غير معتاد في انخفاض الطلب على الغاز في البلاد خلال النصف الأول من العام. في المقابل، انخفض الطلب على الغاز الطبيعي في اليابان وكوريا الجنوبية بنسبة 1.2 في المائة و2.5 في المائة، على التوالي، خلال الربع الثاني من العام 2025، ليصل إلى 18.6 مليار متر مكعب و11.3 مليار متر مكعب. وفي اليابان، يعزى الانخفاض في المقام الأول إلى تراجع استهلاك قطاعي الطاقة والغاز. بالإضافة إلى ذلك، أدت الأمطار الغزيرة في مايو 2025 إلى زيادة توليد الطاقة الكهرومائية بنسبة 5 في المائة في، وفقاً لمنتهى الدول المصدرة للغاز. أما في كوريا الجنوبية، فكان الانخفاض في الطلب على الغاز الطبيعي مدفوعاً بصفة رئيسية بضعف الاستهلاك في قطاع توليد الطاقة خلال هذه الفترة.

أما على صعيد الدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي بنسبة 6.5 في المائة على أساس سنوي، ما يعادل 15 مليار متر مكعب، خلال النصف الأول من العام 2025، إذ تركّز الجزء الأكبر من هذا النمو في الربع الأول من العام. وجاء هذا الارتفاع القوي في استهلاك الغاز مدفوعاً إلى حد كبير بالأحوال الجوية الباردة مقارنة بالمعدلات المعتادة، إضافة إلى انخفاض إنتاج الطاقة المتجددة. وكان قطاع الطاقة هو المساهم الرئيسي في هذا النمو، إذ شكل نسبة 80 في المائة من الطلب الإضافي على الغاز في المنطقة خلال النصف الأول من العام 2025، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية.

ونما طلب الدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الغاز في قطاع الطاقة بنسبة 20 في المائة على أساس سنوي، ما يعادل 12 مليار متر مكعب، خلال نفس الفترة. وعلى النقيض من ذلك، تراجع استهلاك الغاز في القطاع الصناعي بالمنطقة بنسبة 2 في المائة على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام 2025، نتيجة استمرار ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي. وبشكل عام، يتوقع أن يسجل الطلب على الغاز الطبيعي في الدول الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نمواً يقارب نسبة 3 في المائة على أساس سنوي خلال العام 2025، مدفوعاً في المقام الأول باستمرار الأداء القوي لقطاع الطاقة.

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية - الغاز الطبيعي الأمريكي - الإمدادات والاستهلاك (مليارات قدم مكعب يومياً)				
توقعات-2026	توقعات-2025	2024	2023	
105.00	106.00	103.00	104.00	الإنتاج المسوق
91.00	91.00	90.00	89.00	استهلاك
16.00	15.00	12.00	12.00	صادرات الغاز الطبيعي المسال
4.40	3.70	2.20	2.50	أسعار هنري هب الفورية (دولار أمريكي / ألف قدم مكعب)

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

وفي أمريكا الشمالية، ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي بنسبة 2.5 في المائة، أو ما يعادل 13 مليار متر مكعب، خلال النصف الأول من العام 2025. وتمركز هذا النمو في الربع الأول من العام، مدفوعاً بالأحوال الجوية الباردة التي سادت في بداية العام، ما أدى إلى زيادة الطلب على التدفئة، لا سيما في كندا وشمال الولايات المتحدة. وفي الولايات المتحدة، ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي بنسبة 2.8 في المائة على أساس سنوي ليبلغ 479.5 مليار متر مكعب في النصف الأول من العام 2025، مقابل 466.4 مليار متر مكعب خلال النصف الأول من العام 2024، وفقاً للبيانات الصادرة عن منتهى الدول المصدرة للغاز. وقد ساهمت درجات الحرارة المنخفضة خلال فصلي الشتاء والربيع في دعم هذا النمو، من خلال تعزيز الطلب على التدفئة في القطاعات السكنية والتجارية. أما في كندا، فقد ارتفع الطلب على الغاز الطبيعي بنسبة تقدر بنحو 5 في المائة على أساس سنوي (أي ما يزيد عن 3 مليار متر مكعب) خلال

النصف الأول من العام 2025. وعلى غرار الولايات المتحدة، ساهمت برودة الطقس في زيادة ملحوظة في استهلاك القطاعين السكني والتجاري، واللذين سجلا معاً نمواً تجاوز نسبة 10 في المائة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام، وفقاً لوكالة الطاقة الدولية. كما شهد الطلب المجمع لقطاعي الصناعة وتوليد الطاقة ارتفاعاً بنسبة 3 في المائة على أساس سنوي خلال نفس الفترة، مدعوماً بنمو إنتاج الكهرباء باستخدام الغاز. وفي المقابل، تراجع استهلاك المكسيك من الغاز الطبيعي بنسبة 4 في المائة على أساس سنوي، أي ما يعادل نحو 2 مليار متر مكعب، خلال النصف الأول من العام 2025، نتيجة لانخفاض توليد الكهرباء باستخدام الغاز.

إنتاج الغاز الطبيعي

ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 2.4 في المائة على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام 2025، ليصل إلى 542 مليار متر مكعب، مقابل 526.2 مليار متر مكعب خلال النصف الأول من العام 2024. ويعزى هذا النمو بوتيرة معتدلة في الإنتاج بصفة رئيسية إلى الأداء القوي المسجل في الربع الثاني من العام 2025، والذي ساهم في تعويض التراجع النسبي في الأداء خلال الربع الأول من العام. ويعكس هذا النمو تأثير ديناميكيات السوق المواتية، بدعم من ارتفاع أسعار عقود هنري هب للغاز الطبيعي إلى جانب زيادة الطلب.

وكما في يونيو 2025، بلغ عدد منصات حفر الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة 112 منصة، ويشكل حوض بيرميان منها نسبة 50 في المائة من إجمالي أسطول الحفر الأميركي، وفقاً لبيانات منتدى الدول المصدرة للغاز. كما بلغ عدد الآبار المحفورة وغير المكتملة في المناطق البرية بالولايات المتحدة 5,291 بئراً في يونيو 2025، مقابل 5,284 بئراً في مايو 2025. وفي كندا، بلغ الإنتاج التراكمي للغاز الطبيعي خلال الفترة الممتدة من يناير إلى مايو 2025 نحو 82.5 مليار متر مكعب، مسجلاً نمواً سنوياً بنسبة 1.5 في المائة، وفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز. ويعكس هذا الأداء المعتدل قدرة كندا على الحفاظ على الزخم الإيجابي للإنتاج الذي شهدته العام 2024، وإن كان بوتيرة أبطأ. أما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقد بلغ إنتاج الغاز الطبيعي خلال الفترة من يناير إلى مايو 2025 نحو 63.4 مليار متر مكعب، وهو مستوى مماثل تقريباً للإنتاج المسجل في الفترة المماثلة من العام 2024.

وبلغ إنتاج الغاز الطبيعي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ 293.7 مليار متر مكعب خلال الخمسة أشهر الممتدة من يناير إلى مايو 2025، دون تغيير يذكر مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2024. واستحوذت الصين على أكثر من نسبة 37 في المائة من هذا الإنتاج الإقليمي، إذ بلغ إنتاجها 109.6 مليار متر مكعب، مقابل 103.5 مليار متر مكعب في الفترة المقابلة من العام 2024. وساهمت عدة عوامل في هذا النمو، أبرزها دخول مواقع جديدة في الخدمة، وعلى وجه الخصوص، المرحلة الثانية من تطوير حقل شنهاي بيهو في بحر الصين الجنوبي، الذي يعد أكبر مشروع تطوير بحري للغاز الطبيعي في تاريخ الصين حتى الآن، بطاقة إنتاجية تصميمية تبلغ 4.5 مليار متر مكعب سنوياً.

آفاق نمو الغاز الطبيعي في الدول الخليجية

أكد الصراع الأخير في الشرق الأوسط الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، خاصة الدول الخليجية، في ضمان أمن إمدادات الطاقة العالمية. وتشير بيانات وكالة الطاقة الدولية إلى أن الشرق الأوسط يساهم بنحو 18 في المائة من إنتاج الغاز الطبيعي العالمي، ويشكل نحو 25 في المائة من الإمدادات العالمية للغاز الطبيعي المسال. ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج الغاز الطبيعي في المنطقة ليلبلغ 755 مليار متر مكعب في العام 2025، ويواصل الارتفاع إلى 780 مليار متر مكعب في العام 2026، مقابل 736 مليار متر مكعب في العام 2024. ويعزى الجزء الأكبر من هذا النمو إلى الدول الخليجية، وعلى وجه الخصوص قطر والإمارات. وفي تطور بارز، أبرمت شركة "سيفي" الألمانية المملوكة للدولة اتفاقية مع شركة "أدنوك للغاز" لتوريد 700 ألف طن متري من الغاز الطبيعي المسال على

مدى ثلاثة أعوام، في صفقة تبلغ قيمتها 400 مليون دولار أمريكي. وسيتم توفير الكميات المتعاقد عليها من خلال منشأة أدنوك لتصدير الغاز في جزيرة داس. ويأتي هذا الاتفاق في إطار الجهود المستمرة للإمارات لتعزيز طاقتها الإنتاجية من الغاز الطبيعي.

وأعلنت أدنوك للغاز مؤخراً عن ترسية عقود بقيمة 5 مليار دولار أمريكي لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تطوير الغاز الغني، في خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز قدراتها الإنتاجية وتوسيع بنيتها التحتية للغاز. وتشمل العقود توسيع وحدات رئيسة لمعالجة الغاز من أجل زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة العمليات التشغيلية في أربع منشآت لمعالجة الغاز تابعة للشركة، هي: منشأة عصب، ومنشأة بوحصا، ومنشأة حبشان (البرية)، ومنشأة جزيرة داس لتسييل الغاز (البحرية). ويتوقع أن يساهم هذا المشروع في إنشاء وتطوير خزانات غاز جديدة داخل الدولة، بما يعزز من قدرة الإمارات التصديرية للغاز الطبيعي المسال، ويدعم في الوقت ذاته أمن الطاقة المحلي من خلال تعزيز الاكتفاء الذاتي من الغاز.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست